

واقع النساء في محافظة طولكرم

الخدمات الأساسية،
المشكلات، ووسائل الدعم
من وجهة نظر النساء والمؤسسات القاعدية



إعداد التقرير

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

كانون اول ٢٠٠٩

طاقم العمل في اعداد التقرير

نبيل دويكات

عبد الرازق غزال

سماح عريقات

جهاد شويخ

سمر الوزني، عبد الرازق غزال، فاتن نبهان، لميه جبارين،

ميسون رمضان، نبيل دويكات، وجدان جبر

أمانى عبد الفتاح حمدان- أحمد ياسر جيتاوي-

إسراء عبد السلام عمر- آلاء عادل منصور- بسمة أحمد

الدايم- جميلة عادل قُبج - ديماء جهاد موسى-- رامية

تيسير هلالية- رباح أحمد حسن- سلمى فايق رجب - سونيا

عبدالله عودة- شيرين عماد قطاوي- منى وائل جاموس-

هيفاء جمال حسان- وفاء كامل عودة

جمعية النجدة لتمنية المرأة الفلسطينية- طولكرم

المراجعة والتحرير

الإشراف على التقرير

الاعداد والتحليل

الإحصائي

الاعداد والتحليل الفني

فريق الاعداد والمراجعة

فريق العمل الميداني

٢

الدعم الفني واللوجستي

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

رام الله- فلسطين، كانون اول ٢٠٠٩



Women's Center for Legal Aid and Counselling

تأتي هذه الدراسة نتاج جهد وعمل دؤوب استمر لما يقارب العامين، من قبل طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وهي تهدف الى تسليط الضوء على واقع النساء الفلسطينيات في المحافظات الفلسطينية بشكل عام، وإلى التركيز بشكل خاص على احتياجات النساء في محافظة طولكرم. ونقدم هذه الدراسة إلى كل المؤسسات والهيئات النسوية، وغير النسوية، العاملة من أجل قضايا المرأة.

إن تحقيق العدالة للفئات المختلفة، وخاصة النساء يتطلب العمل الدؤوب من أجل التواصل مع النساء في القاعدة المجتمعية العريضة، وفي مختلف الاماكن. وتسهيل طرق الوصول الى، والحصول على مختلف المصادر والموارد والخدمات التي تسهم في زيادة تقويتهم وتمكينهم. وتوفير وسائل الدعم والإسناد النفسي والاجتماعي والقانوني للنهوض من واقع القمع والاضطهاد والظلم الاجتماعي الواقع عليهن.

جاءت فكرة هذه الدراسة حصيلة للتجربة التي راكمها المركز طوال عشرين عاماً من العمل مع النساء الفلسطينيات، وخاصة النساء في التجمعات والمناطق المهمشة من فلسطين. وتبلورت الفكرة بصورة أوضح خلال السنوات الأربع الأخيرة في سياق عمل المركز في برنامج بناء قدرات المؤسسات النسوية القاعدية. وهو البرنامج الذي يهدف الى دعم وتطوير هذه المؤسسات، وبناء قدراتها في مختلف المجالات، من اجل رفع درجة تأهيلها وتمكينها من تقديم الخدمات المختلفة للنساء في مختلف مواقعهم، وخاصة تلك المهمشة والنائية. ومن ناحية أخرى، فان سياسة الاحتلال الاسرائيلي في إقامة الحواجز والاعلاقات

والاجتياحات المتكررة أعطت المركز حافزا إضافيا لبلورة هذه الفكرة. فاذا كانت المعوقات الاسرائيلية المختلفة تساهم في وضع المزيد من العراقيل والصعوبات أمام النساء للوصول إلى مقر وفروع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، والحصول على خدمات الارشاد النفسي والاجتماعي والدعم القانوني، فإنه كان على المركز أن يبتدع الطرق والاساليب والأدوات التي تمكنه من الوصول الى النساء في مختلف مناطقهن وتقديم هذه الخدمات لهن. سواء كانت بشكل مباشر ومن خلال طواقم المركز المختلفة، او بشكل غير مباشر، من خلال عمل المركز في بناء قدرات المؤسسات القاعدية التي تستطيع الوصول لهن، ويستطعن الوصول إليها.

عمل طاقم وكادر المركز مع مجموعة من المتطوعات في عملية اجراء المسح الميداني، والوصول الى النساء والمؤسسات النسوية في محافظة طولكرم. وانطلق الطاقم في عمله مستندا إلى منهاج عمل يقوم على الإيمان بأهمية وضرورة إشراك النساء في عملية دراسة واقعهن، وتحديد احتياجاتهن في مختلف المجالات.

لا يفوتنا في مركز المرأة، ونحن نقدم هذه الدراسة، التقدم بعميق تقديرنا لكل الطاقم الذي ساهم في إخراجها الى حيز النور. ونأمل ان تكون خطوة أخرى في مسيرة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية للنساء الفلسطينيات في مختلف أماكن تواجدهن.

مها ابو دية

مديرة المركز

٤	مقدمة
٨	تقديم
١١	جداول الدراسة
١٢	أشكال الدراسة
١٣	ملخص تنفيذي
١٦	التقرير العام
١٦	١. مقدمة وخلفية عامة
١٨	٢. أهداف الدراسة
١٩	٣. أداة الدراسة
٢٠	٤. الفئة المستهدفة
٢٠	٤-١. النساء المبحوثات
٢٢	٥. الخدمات المتوفرة في المحافظة
٢٣	٥-١. الخدمات الصحية
٢٣	٥-٢. الخدمات الاجتماعية
٢٣	٥-٣. الخدمات القانونية
٢٣	٥-٤. خدمات أخرى
٢٥	٦. المؤسسات المحلية: اللجان النسوية والجمعيات الخيرية
٢٦	٧. الوصول إلى المؤسسات
٢٧	٨. المشاكل التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية والعملية
٢٨	٨-١. الاجتماعية
٢٩	٨-٢. القانونية: «النظام القانوني القائم «يشجع» قتل الإناث»
٢٩	٩-٣. العاطفية والسلوكية
٣٠	٩-٤. السياسية
٣٠	٩-٥. الاقتصادية
٣٢	٩. تعامل (أو إدارة) النساء للمشاكل التي تواجهها
٣٢	١٠. آليات دعم للنساء يمكن استخدامها لحل المشاكل

- ١٠-١. داخل المنطقة ٣٣
- ١٠-٢. آليات الدعم داخل المنطقة ٣٣
- ١٠-٣. خارج المنطقة ٣٤
- ١٠-٤. آليات الدعم خارج المنطقة ٣٤
- ١٠-٥. نوع الدعم لتحسين الظروف ٣٤
- ١٠-٦. الدعم عند مواجهة مشكلة قانونية ٣٥
- ١٠-٧. الدعم عند مواجهة مشكلة اجتماعية أو أسرية ٣٧
- ١١. العنف ٤٢**
- ١١-١. العنف في إطار الأسرة ٤٢
- ١١-٢. مظاهر العنف داخل الأسرة ٤٣
- ١١-٣. أسباب وجود العنف ٤٣
- ١١-٤. العنف خارج إطار الأسرة ٤٤
- ١١-٥. تعامل النساء مع العنف ٤٤
- ١١-٦. نبذ العنف والحد منه ٤٤
- ٤٨ خاتمة : توصيات ٤٨**
- ٥١ المراجع ٥١**
- ملحق رقم ١: الاستبانة ٥٤
- تقدير احتياجات النساء/تركيز نساء ٥٤
- تقدير احتياجات النساء/تركيز مؤسسات ٦٦

في إطار رؤية المركز نحو تمكين النساء الفلسطينيات من ممارسة حقهن في تقرير المصير، وتعزيز إرادتهن ومشاركتهن في شتى مناحي الحياة دون تمييز. وسعيًا منا لتطوير قدرات المؤسسات المحلية «القاعدية»، وتطوير امكانياتها على تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية التي تخدم قضايا المرأة، تطورت فكرة إعداد تقرير حول واقع الخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة للنساء في محافظة طولكرم، والتحديات التي تواجهها النساء في المنطقة.

يهدف هذا التقرير إلى ملامسة احتياجات النساء في المنطقة، والتعرف على أبرز الأولويات التي تدفع باتجاه تمكين المرأة في المجتمع. يعمل مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي مع المؤسسات المحلية القاعدية في محافظتي سلفيت وطولكرم منذ العام ٢٠٠٥. حيث قام بتطوير شراكة وتعاون مع جمعية نساء من أجل الحياة في بديا/سلفيت، وجمعية النجدة لتنمية المرأة الفلسطينية في طولكرم. وقدم المركز الدعم الفني والاداري والمالي والإشراف على تطوير البرامج والتدخلات التي تسهم في تلبية احتياجات النساء في المنطقتين. حيث أصبح للنساء عنوان ومصدر دعم رئيسي يعنى بمشاركة النساء، وفي تقديم الخدمات بالارتكاز على احتياجاتهن وحقهن في العيش بمساواة ودون تمييز.

جاء هذا التقرير بهدف التعرف على واقع الخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة للنساء في منطقة طولكرم، والتعرف على حجم ومستوى المشكلات التي تُحد من دور المرأة في عملية

المشاركة في صنع القرار في كافة مختلف مناحي الحياة، والتعرف على كافة جوانب التمييز ضد المرأة، بما فيها العنف وتأثيراته المحتملة، ومدى توفر مصادر دعم ومساندة للمرأة لمواجهة هذه المشاكل. وتميزت منهجية العمل في اعداد هذا التقرير على اشراك النساء والمؤسسات الإجتماعية في مجمل العملية.

عمل المركز خلال إعداد التقرير على اشراك مجموعات من المتطوعين/ات في المركز، وبدعم فني من جمعية النجدة لتنمية المرأة الفلسطينية في طولكرم. ومن المتوقع أن يساهم هذا التقرير في مساندة الجمعية من تحديد أولوياتها في العمل والبرامج بما يتلاءم مع احتياجات النساء في المنطقة، وكذلك مساعدة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في توجيه عملية الإشراف والدعم الفني والاداري والمالي خلال عمله مع الجمعية.

نأمل أن يلهم هذا التقرير المؤسسات المجتمعية، وصانعي القرار من موائمة البرامج الإجتماعية والقانونية مع واقع احتياجات وتطلعات النساء في المحافظة.

عبدالرازق غزال

وحدة بناء القدرات

يتقدم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالشكر والتقدير لكل من ساهم/ت في اخراج هذا التقرير إلى النور وهم:

- الزميلات والزملاء المتطوعين/ات مع المركز حيث كان لهم/ن الدور الهام في تعبئة ومتابعة الإستبانات مع النساء والمؤسسات الاجتماعية وهم/ن: سلمى فايق رجب- بسمة أحمد الدايم- أماني عبد الفتاح حمدان- هيفاء جمال حسان- ديما جهاد موسى- شيرين عماد قطاوي- آلاء عادل منصور- منى وائل جاموس- إسراء عبد السلام عمر- جميلة عادل قُبح- وفاء كامل عودة- رامية تيسير هلالية- رباح أحمد حسن- أحمد ياسر جيتاوي- سونيا عبد الله عودة.
- الأستاذة سماح عريقات على الجهد التي قامت به في التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة والتقرير .
- الأستاذ جهاد شويخ على الجهد المميز في كتابة التقرير والتحليل الفني له.
- الزميلة سمير وزني لما قدمته من جهد ومتابعة مع فريق العمل من المتطوعين/ات، حيث قامت بمتابعة وتيسير كافة التسهيلات لتمكين المتطوعين/ات من انجاز مهامهم.
- طاقم جمعية النجدة لتمنية المرأة الفلسطينية لما قدمه من دعم لوجستي وفني لإنجاح هذه الدراسة.
- الزميلة ميسون رمضان لما قدمته من دعم وإشراف مع فريق العمل على الدراسة.
- الزميلات لمية الشالدة، فاتن نبهان على ما قدمنه من جهد وإبداع في مراجعة محتويات التقرير وموائمته مع رؤية ورسالة المركز.
- عبد الرازق غزال على الاشراف على متابعة انجاز التقرير في مختلف مراحل.
- الزميل نبيل دويكات على الاشراف العام على اعداد التقرير.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

جداول الدراسة

- جدول رقم ١: توزيع النساء المبحوثات حسب العمر ٢٠
- جدول رقم ٢: توزيع النساء المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية..... ٢١
- جدول رقم ٣: توزيع النساء المبحوثات حسب طبيعة العمل..... ٢١
- جدول رقم ٤: توزيع النساء-الموظفات المبحوثات حسب طبيعة الوظيفة ٢٢
- جدول رقم ٥: آلية دعم النساء داخل المنطقة..... ٢٣
- جدول رقم ٦: آلية دعم النساء خارج المنطقة..... ٢٤
- جدول رقم ٧: وجود الدعم عند مواجهة مشكلة قانونية ٢٥
- جدول رقم ٨: الداعمون للمرأة في المشاكل القانونية..... ٢٦
- جدول رقم ٩: حاجة النساء للدعم عند مواجهة مشكلة قانونية في حال عدم توفره ٢٧
- جدول رقم ١٠: وجود الدعم الكافي عندما تواجه مشكلة اجتماعية وأسرية ٢٨
- جدول رقم ١١: الداعمون للمرأة في المشاكل الاجتماعية والأسرية..... ٢٩
- جدول رقم ١٢: حاجة النساء للدعم عند مواجهة مشكلة اجتماعية في حال عدم توفره ٢٩
- جدول رقم ١٣: العنف في إطار الأسرة..... ٤٣

- شكل ١: توزيع نسب النساء والرجال حسب الفئة العمرية.....١
- شكل ٢: نسب وجود الدعم في حال مواجهة مشاكل قانونية أو مشاكل اجتماعية وأسرية..٢
- شكل ٣: جهات الدعم عند مواجهة النساء لمشاكل قانونية أو اجتماعية وأسرية٣

ملخص تنفيذي

١. هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية المقدمة للنساء في محافظة طولكرم، وتوفير بيانات للمؤسسات الشريكة (القاعدية)، والخروج بتوصيات لبناء وإعداد برامج داخل المركز.
٢. استطلعت الدراسة آراء ١٢١ امرأة و ٣٠ مؤسسة عاملة في المحافظة عبر استبانة صممت خصيصاً لذلك.
٣. تظهر إجابات النساء والمؤسسات المبحوثة توفر الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية، والقانونية (الرعاية الصحية الأولية، التأهيل، توفير الإرشاد القانوني) وأن هناك مؤسسات محلية تقدم هذه الخدمات (مستشفيات، مؤسسات حكومية وغير حكومية ودولية). كما أن هناك ما يقارب من ٢٦ لجنة نسوية وجمعية خيرية عاملة في محافظة طولكرم بحسب إجابات النساء والمؤسسات المبحوثة.
٤. أبرز المشاكل الاجتماعية هي العنف في جميع أماكن تواجد النساء سواء داخل المنزل أو خارجه، وكذلك سطوة الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تبرر للرجال ما يفعلونه، وهذا التبرير لا يقتصر فقط على الرجال في المجتمع الفلسطيني. أما المشاكل القانونية فأبرزها تمييز القوانين ضد النساء خاصة قانون العقوبات الأردني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني. كما أن هناك مشاكل اقتصادية (ظروف العمل الصعبة مثلاً) وسياسية.
٥. تتراوح أشكال «إدارة» النساء لهذه المشاكل - حسب المؤسسات المبحوثة- ما بين إدارتها بأنفسهن (اقتصاد المصاريف، مثلاً)، أو اللجوء إلى المؤسسات النسوية، أو الاستسلام والصمت، أو اللجوء إلى العائلة. أما المؤسسات فتتعامل مع هذه المشاكل أولاً عبر القيام بحملات التوعية والإرشاد والدعم، وكذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، وتقديم الخدمات حسب إمكانيات المؤسسة مادية أو اجتماعية، ودراسة هذه المشكلات.
٦. وعن آليات الدعم الموجودة سواء داخل المجتمع المحلي أو خارجه، ذكرت غالبية النساء والمؤسسات المبحوثة أن هناك آليات دعم مثل مشاريع إنتاجية صغيرة، وتوعية وإرشاد، وكفالة اليتيم، وتبرعات.
٧. أمر لافت للانتباه هو أن الدعم المتوفر للنساء يقل كلما ارتبطت القضية (أو المشكلة)

- بحقوق المرأة التفصيلية (القانونية والاجتماعية).
٨. نسب النساء والمؤسسات التي تقر بوجود عنف مرتفعة: ٨١٪ و ٨٦,٧٪ بالترتيب، سواء بشكل قاطع «نعم» أو «الى حد ما». وإذا استثنينا الإجابات المفقودة «غير محدد» - ترتفع النتائج لتصل الى ما يقرب من ٨٦,٧٪ نساء و ٨٩,٧٪ مؤسسات.
٩. حسب آراء النساء والمؤسسات المبحوثة فإن العنف يتواجد في كل مكان تقريباً: البيت، الشارع، النوادي، الأصدقاء، العمل، المدارس، الجامعات.
١٠. أسباب العنف كما تراه النساء والمؤسسات: أسباب اقتصادية (الركود والوضع الاقتصادي السيئ - ٣١٪ من الإجابات)؛ أسباب اجتماعية (أمثلة: عدم وجود مراكز ترفيهية أو تثقيفية للنساء والأطفال، الموروثات والعادات والتقاليد، عدم وجود الأب - ٢٧٪ من الإجابات)؛ أسباب سياسية (مثلاً الاحتلال، التغير السياسي في المجتمع، التأخير في تعديل القوانين ذات العلاقة وخاصة قانون الأحوال الشخصية - ٢٦٪ من الإجابات)؛ أسباب نفسية (أمثلة: ضغوط نفسية، العنف، الإهمال - ٧,١٪ من الإجابات)؛ غير ذلك: (أمثلة: القصور في عمل المؤسسات الأهلية المعنية بالعنف الأسري، عدم وجود مراكز ترفيهية أو تثقيفية للنساء والأطفال، وجود وسائل الإعلام وكثرتها، الإهمال - ٧,٥٪ من الإجابات). هناك ٤ إجابات (١,٤٪) تقول لا توجد مشاكل.
١١. أما عن الدعم في حالة مواجهة المشاكل القانونية، فقد ذكرت غالبية النساء (٥٩,٥٪) بأنهن لا يجدن الدعم في حال مواجهتهم مشاكل قانونية، و فقط ربع النساء المبحوثات (٢٦,٤٪) أعربن عن وجود ذلك الدعم. وعند سؤال النساء اللواتي أفدن بعدم تلقيهن الدعم إن كن بحاجة لمثل هذا الدعم، أعربت غالبية هؤلاء النساء (٨٣,٣٪) عن حاجتهن الماسة لمثل هذا الدعم.
١٢. وفي حالة مواجهة المشاكل الاجتماعية أو الأسرية، ذكرت غالبية النساء (٥٥,٤٪) بأنهن يجدن الدعم عند مواجهة هكذا مشاكل. ثلث النساء المبحوثات أعربن عن عدم وجود ذلك الدعم. وعند سؤال النساء اللواتي أفدن بعدم تلقيهن الدعم إن كن بحاجة لمثل هذا الدعم، أعربت غالبية هؤلاء النساء (٨٠,٥٪) عن حاجتهن الماسة لمثل هذا الدعم.
١٣. العائلة والمقربون (الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران) هم المصدر الرئيس لتوفير هذا الدعم عند مواجهة النساء لمشاكل اجتماعية وأسرية، والدور الثاني لمساندة النساء عند مواجهة مشاكل قانونية. وهناك نسبة ضئيلة من النساء اللواتي يتوجهن

الى المؤسسات المحلية لحل مثل هذه المشاكل.

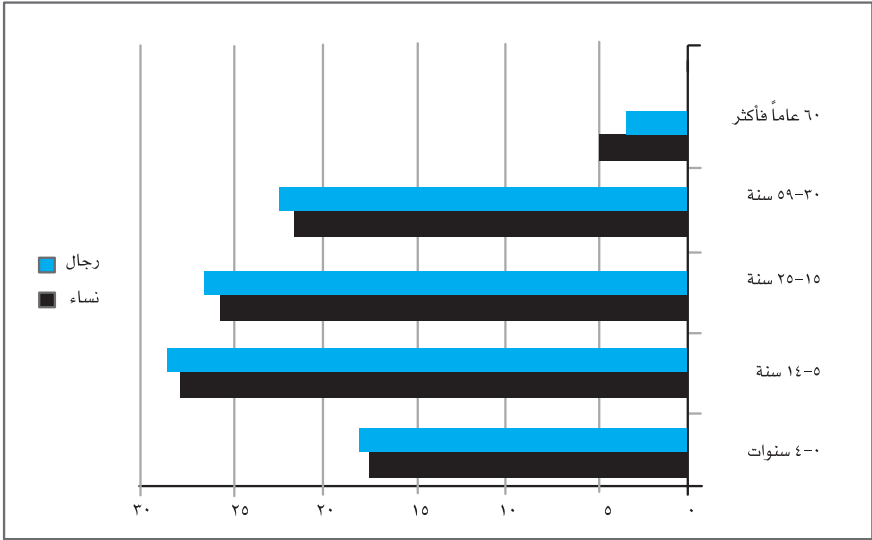
١٤. توصية ١: هناك حاجة الى معرفة نوع (ولاحقاً نوعية) الخدمات التي تقدمها المؤسسات الموجودة في تلك المناطق سواء كانت صحية، أو اجتماعية، أو قانونية، خاصة التخصصية منها.
١٥. توصية ٢: أن تتوجه المؤسسات العاملة في مجال دعم النساء الى مواقع حياة النساء للعمل معهن و/أو الأخذ بالحسبان السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه النساء بالإضافة الى سهولة الوصول ضمن المواصلات العامة عند بناء/استئجار مقراتها، بحيث تتمكن النساء من الوصول الى المؤسسة للحصول على الخدمات المتاحة.
١٦. توصية ٣: تبدو الحاجة ملحة لتنفيذ برامج توعوية (قانونية بشكل خاص) للنساء في المنطقة التي تمت بها الدراسة بحيث تشمل حقوقها المنصوص عليها قانونياً سواء حول حياتها اليومية (التعليم مثلاً) أو حياتها المهنية (العمل).
١٧. توصية ٤: هناك حاجة لتنفيذ دراسة معمقة لإبراز صورة المرأة في مظاهر الحياة الثقافية الاجتماعية الفلسطينية، أولاً، ولتحدي هذه الصور عبر إبراز الدور الإيجابي الفعال التي تقوم به المرأة الفلسطينية ثانياً.
١٨. توصية ٥: هناك حاجة لتنفيذ برامج لها علاقة بتمكين النساء من الاعتماد على ذاتهن في مواجهة المشاكل. مثل هذه البرامج بحاجة الى البناء بالتشارك مع النساء (والمؤسسات) في المنطقة التي تمت بها الدراسة.
١٩. توصية ٦: هناك حاجة للتعرف على أسباب عدم توفر دعماً لثلث النساء المبحوثات فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والأسرية ولتثني النساء في المجال القانوني.
٢٠. توصية ٧: ضرورة التعرف على أسباب ضعف توجه النساء الى المؤسسات المحلية للحصول على دعم في حالة مواجهتهن لمشاكل اجتماعية وأسرية خاصة إذا علمنا أن هناك قيوداً اجتماعية مفروضة على حركة النساء في توجههن للحصول على الخدمات.
٢١. توصية ٨: هناك حاجة للتعرف على مفهوم النساء للعنف، الأمر الذي يثير قضية ضرورة تبني تعريف «واضح» للعنف لرسم الحدود بين مفهوم واسع غير محدد المعالم للعنف ومفهوم بحثي لدراسة ظاهرة العنف.
٢٢. توصية ٩: بناء برامج مجتمعية للتدخل في الحد من العنف. قد تقوم هذه البرامج على توصيات النساء والمؤسسات في هذه الدراسة. لكن أيضاً يمكن تنفيذ دراسة أكثر استكشافية وأكثر تعمقاً حول هذه القضية بشكل خاص.

مقدمة وخلفية عامة

انطلاقاً من أهداف المركز -الارتقاء المستمر بالواقع الاجتماعي والقانوني للمرأة وتعزيز دورها الايجابي في عملية بناء المجتمع وتميمته، عبر توفير الخدمات القانونية والاجتماعية للمرأة - أعد المركز خطة لدراسة واقع احتياجات المرأة في محافظة طولكرم. هناك عدد لا بأس به من الدراسات التي تناولت وضع المرأة الفلسطينية، وقد أكدت جميعها على الوضع غير العادل الذي تعيشه المرأة في المجتمع الفلسطيني. إذ أبدت معظم هذه الدراسات أن المرأة الفلسطينية لا تعاني فقط بسبب الاحتلال الإسرائيلي، بل داخل المجتمع الفلسطيني نفسه بسبب العادات والتقاليد، وسيطرة الرجال على معظم شؤون الحياة (مثلاً: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠١؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، غير منشور؛ زبدة، ٢٠٠٤؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩؛ مفتاح، ٢٠٠٨).

١٦

تشابه النساء/الإناث مع الرجال/الذكور عددياً في الظواهر «الطبيعية» التي لا يتدخل فيها المجتمع أو الرجال مثل العدد وتوزيع الأعمار. إذ تبلغ النساء نصف المجتمع الفلسطيني تقريباً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩-أ). وتتراوح أعمارهن كما الذكور تقريباً (أنظري الشكل رقم ١). يبدأ التمييز مباشرة بعد التدخل المجتمعي/الذكوري. مثلاً، رغم أن الطلبة الذكور يتسربون أكثر من الإناث في المرحلة الأساسية (٢٣، ٢٪، ٠١٪ على الترتيب)، تنعكس الصورة في المرحلة الثانوية، إذ تبلغ ٤، ٨٪ للذكور في الصف الأول الثانوي مقابل ١١٪ للإناث في نفس الصف (مركز معلومات وإعلام المرأة، ٢٠٠٨) رغم أن نسبة التحاق الإناث في التعليم العام والتعليم العالي أعلى قليلاً منها لدى الذكور، مثلاً: المرحلة الأساسية: ٦، ٩٣٪ و ٨، ٩٢٪ على الترتيب عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥). كما وصلت نسبة الأمية بين النساء عمر ١٥ عاماً فأكثر ١٢٪ مقابل ٣، ٥٪ للرجال عام ٢٠٠٤ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥).



شكل ١: توزيع نسب النساء والرجال حسب الفئة العمرية

ورغم تساوي عدد النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني وفي الالتحاق في التعليم، إلا أن ذلك لا يعني تساوي المرأة في مجال العمل والمشاركة الاقتصادية و/أو السياسية. فبحسب عبد الكريم والقزاز (٢٠٠٨) فإن مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل هي من «أدنى المشاركات في المنطقة والعالم» (ص. ١٠). وقد لا يكون جديداً الإشارة إلى التناسب العكسي بين تمثيل النساء وارتفاع المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الحكومية العامة. فبحسب فارس وآخرون (٢٠٠٥، ص ٩٩) تقل نسبة مشاركة النساء في الوظيفة العامة «كلما ارتقينا بالدرجة الوظيفية إلى أن تصل نسبة النساء إلى صفر في الدرجة ٤ (وكيل وزارة) وهي أعلى درجة وظيفية». ولا تشكل وزارة التربية والتعليم العالي حالة استثنائية (أبو هنطش وأبو دحو، ٢٠٠٨).

ولا يبدو الوضع في محافظة طولكرم -مكان الدراسة- أفضل. يبلغ سكان المحافظة بحسب التعداد السكاني العام ٢٠٠٧ - ١٥٧٩٨٨ نسمة منهم ٧٨١٨٢ امرأة (٥٩,٥٪) و ٧٩٨٠٦ رجل. ثلثهم لاجئات ولاجنون مسجلون وغير مسجلون. ويلتحق ٢٨٩٢٢ فقط منهن في التعليم بعد سن ٥ سنوات مقابل ٢٩٤٧٩ للذكور في التعليم العام. بلغت نسبة الأمية في المحافظة ٩,٥٪ من مجمل السكان الذين أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر، وعدد الأميات ٥٥٠٤ مقابل

١٢٥٨ أمّي. عدد المتفرغات لأعمال المنزل هو ٢٥٩٩٤ امرأة مقابل ٥٤ رجلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨).

يشكل العنف ضد المرأة أحد أهم القضايا التي تنظر لها المؤسسات النسوية وغير النسوية بعين الاعتبار وقد تناولتها دراسات عدة (زبدة، ٢٠٠٤؛ بليتنس، ٢٠٠٦). في تقرير المرأة والرجل في فلسطين- ٢٠٠٨ للجهاز المركزي للإحصاء حول إحصائيات العنف، فإن ما نسبته ٢٣٪ من النساء تعرضن على الأقل مرة واحدة لأحد أفعال العنف الجسدي من قبل الزوج للعام ٢٠٠٥. أما الأعوام التي سبقت ٢٠٠٥، فبحسب نفس المصدر هناك ٧٦٪ من النساء تعرضن لعنف نفسي، وحوالي ٤١٪ عنف جسدي، و٤٪ عنف جنسي. وبحسب زبدة (٢٠٠٤) فقد بلغت الحالات المسجلة كقضايا لدى الشرطة في طولكرم بين العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كالتالي: ٩ حالات تحرش جنسي، حالة انتحار، حالتين قتل. وتستكمل زبدة بأن أنواع العنف متعددة في المحافظة بين عنف نفسي، وجسدي وجنسي والتي تأخذ أشكالاً مختلفة مثل: التهديد، الترهيب والخوف، العزل، استغلال الأطفال، الحرمان من حاجات أساسية كالنوم والأكل.

في الوقت الذي يمكن النظر الى هذه الظاهرة على أنها نتيجة للعادات والتقاليد والثقافة السائدة (زبدة، ٢٠٠٤) - يمكن النظر الى أن استمرارها قد يصبح مكوناً من مكونات هذه الثقافة على المدى البعيد، الأمر الذي يتطلب العمل بشكل مستمر لإنهاء هذه الظاهرة. كما أن الرافد الديني والأنظمة الاجتماعية والقانونية في مجتمع ما تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل ثقافة مجتمع ما (المصري، ٢٠٠٠) وبالتالي فإن النضال لإنهاء ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني (أو غيره) يتطلب أدوات وديناميكيات تغيير تشمل فيما تشمله التعليم العام والعالي، والتوعية المجتمعية.

٢. أهداف الدراسة

أعد المركز خطة لدراسة واقع احتياجات النساء في محافظة طولكرم. وتهدف هذه الدراسة الى:

الأهداف المباشرة:

- التعرف على واقع الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية المقدمة للنساء في المحافظة.
 - توفير بيانات للمؤسسات القاعدية الشريكة.
- الأهداف غير المباشرة:
- الخروج بتوصيات لبناء وإعداد برامج داخل المركز.

٣. أداة الدراسة

لتنفيذ هذه الدراسة قام المركز بتصميم استبانتين لاستطلاع آراء النساء والمؤسسات العاملة في المحافظة. يبين الملحق هذه الاستبانة والتي شملت ٢٠ سؤالاً تم توجيهها للنساء المبحوثات والمؤسسات المبحوثة وقامت بتعبئتها متدرجات قام المركز بتدريبهن من أجل هذا الهدف. فيما يتعلق باستبانة النساء، شملت الاستبانة بالإضافة الى المعلومات العامة عن المرأة أسئلة حول الخدمات المتوفرة في المحافظة (الصحية، الاجتماعية، القانونية وغيرها)، ثم أسئلة حول المشاكل التي تواجهها النساء سواء في حياتهن اليومية أو العملية مع التركيز على المشاكل القانونية والاجتماعية والعاطفية والسلوكية والسياسية والاقتصادية. تلتها أسئلة حول العنف في الأسرة أو المنطقة وأسباب ذلك العنف حسب آراء النساء، ثم أسئلة حول آليات الدعم من ناحية وجودها أو عدمه وكيفية استخدامها لحل المشاكل المذكورة. أيضاً حاولت الاستبانة استطلاع آراء النساء حول آليات تعاملهن مع هذه المشاكل، وكيف يمكن توفير آليات دعم لهن. كما أفردت الاستبانة جانباً مهماً لمعرفة وجود العنف في حياة النساء، وآليات دعم المجتمع المحلي للحد من هذه الظاهرة. ثم تناولت الاستبانة آليات دعم النساء حول المشاكل القانونية والاجتماعية الأسرية بشكل خاص.

تتشابه استبانة المؤسسات بنظيرتها الخاصة بالنساء مع فارق وجود أسئلة حول عمل المؤسسة المبحوثة نفسها مثل السؤال رقم ٥ حول ما إذا كانت المؤسسة تتعامل بشكل جيد مع النساء، ودور المؤسسة. كذلك تناولت الاستبانة نفس مواضيع استبانة النساء مع إبراز وجهة نظر المؤسسة حول قضايا مثل العنف والمشاكل القانونية والاجتماعية التي تواجهها النساء وآليات تعامل النساء مع هذه المشاكل، وآليات الدعم المتوفرة أو التي يمكن توفيرها سواء للنساء أو للمجتمع المحلي.

٤. الفئة المستهدفة

يتضمن هذا التقرير إجابات ٣٠ مؤسسة و ١٢١ امرأة. وقد تم التوجه الى نساء يعتقد بقدرتهن على الاجابة على أسئلة الدراسة بما يخدم أهداف الدراسة، وبالتالي فإن عينة الدراسة هي عينة مقصودة. قامت باحثات بمقابلة وتعبئة استبيانات المؤسسات العاملة في المحافظة للتعرف على واقع النساء حسب وجهة نظر هذه المؤسسات التي تقدم خدمات قانونية واجتماعية وصحية للنساء في محافظة طولكرم. فيما يلي وصف للنساء المبحوثات.

٤-١. النساء المبحوثات

٢٠

تم التوجه الى نساء من تجمعات سكنية مختلفة لضمان تمثيل أكبر للنساء في المحافظة. تظهر البيانات المسؤوليات التي تقع على عاتق هذه النساء، خاصة عندما نعلم أن أكثر من ثلثهن (٢, ٣٧٪) موظفات ناهيك عن القول أن أكثر من النصف من ربات بيوت وما تحمله هذه المهمة من مسؤوليات. فيما يلي عرض سريع لخصائص عمر النساء والحالة الاجتماعية والوظيفة.

- **العمر:** يبين جدول رقم ١ وصف للنساء المبحوثات حسب العمر. وقد وجهت أهداف الدراسة الفئة العمرية التي ينبغي التوجه إليها، إذ بلغ عدد النساء المبحوثات والتي تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠-٥٩ عاماً ٨٨ امرأة (حوالي ٧, ٧٢٪). الجدير ذكره أن نسبة هذه الفئة العمرية في المجتمع الفلسطيني هي تقريباً ٧, ٢٢٪ حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٥). يعود هذا الفارق الى طبيعة الدراسة وأهدافها التي تستثني الطفلات في المحافظة والأقل من ٢٠ عاماً (باستثناء حالة واحدة فقط).

جدول رقم ١: توزيع النساء المبحوثات حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من ٢٠	١	٠,٨
٢٩-٢٠	٣٠	٢٤,٨
٣٩-٣٠	٤٣	٣٥,٥

٢٦,٤	٣٢	٤٩-٤٠
١٠,٧	١٣	٥٩-٥٠
١,٧	٢	٥٠ فما فوق
٩٩,٩	١٢١	المجموع

- الحالة الاجتماعية: يبين الجدول رقم ٢ ماهية الحالة الاجتماعية للنساء المبحوثات. ثلثا العينة متزوجات، وهي تتشابه الى حد كبير مع النسبة العامة للمتزوجات في المجتمع الفلسطيني البالغة ٦٠,٥% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥).

جدول رقم ٢: توزيع النساء المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الاجتماعية
٦٦,٠	٨٠	متزوجة
٢٤,٠	٢٩	عزباء
٥,٠	٦	أرملة
٥,٠	٦	مطلقة
١٠٠	١٢١	المجموع

- طبيعة العمل: أكثر من نصف العينة هن ربوات بيوت وأكثر من الثلث (٣٧,٢%) هن موظفات سواء في السلك التعليمي أو الصحي أو الاجتماعي أو صاحبات أعمال (الجدول رقم ٣ و ٤)

جدول رقم ٣: توزيع النساء المبحوثات حسب طبيعة العمل

النسبة	العدد	طبيعة العمل
٥٢,٩	٦٤	ربة بيت
١٦,٥	٢٠	معلمة أو مديرة في مدرسة

٢٠,٧	٢٥	موظفة
٦,٦	٨	طالبة (مدرسة/جامعة)
٣,٣	٤	غير محدد أو لا تعمل
١٠٠	١٢١	مجموع

أما النساء الموظفات فموزعات حسب الوظائف التالية

جدول رقم ٤: توزيع النساء-الموظفات المبحوثات حسب طبيعة الوظيفة

النسبة من العينة جميعها	النسبة من النساء الموظفات	العدد	الموظفات
٥,٨	٢٨,٠	٧	موظفة في وظيفة عامة
٤,١	٢٠,٠	٥	صاحبة عمل
٤,١	٢٠,٠	٥	عاملة في عمل يدوي
٣,٣	١٦,٠	٤	موظفة في المجال الصحي
١,٧	٨,٠	٢	متخصصة في المجال الاجتماعي
١,٧	٨,٠	٢	موظفة في مؤسسة أهلية
٢٠,٧	١٠٠	٢٥	مجموع

٥. الخدمات المتوفرة في المحافظة

تحاول الدراسة استكشاف واقع الخدمات الأساسية في المحافظة: الصحية، الاجتماعية، والقانونية، الزراعية وأية خدمات أخرى. فيما يلي عرض لإجابات النساء والمؤسسات على هذا الواقع سواء من ناحية ماهية الخدمات ونوعها أو من ناحية المؤسسات التي تقدمها.

١-٥. الخدمات الصحية

تظهر إجابات النساء المؤسسات وجود مؤسسات صحية أساسية في المحافظة تقدم خدمات صحية أساسية كالرعاية الأولية، والتأمين الصحي، والتنسيق لعلاج المرضى مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووجود ممرضة مقيمة. وقد تنوعت المؤسسات الصحية التي تقدم هذه الخدمات مثل: المستشفيات، العيادات الصحية تخصصية، الصيدليات ومراكز العلاج الطبيعي، والمختبرات الطبية.

٢-٥. الخدمات الاجتماعية

أظهرت إجابات النساء والمؤسسات وجود مؤسسات اجتماعية تقدم خدمات كالتأهيل، حماية حقوق المرأة، تدريب معاقين، توفير حضانات أو روضات، خدمات إغاثية كالطرود الغذائية. من المؤسسات الموجودة: الهلال الأحمر، لجنة الزكاة، دار الفتيات للشؤون الاجتماعية، مركز التأهيل للشؤون الاجتماعية.

٣-٥. الخدمات القانونية

تتركز الخدمات القانونية على توفير إرشاد قانوني للنساء، وحماية حقوق النساء بما في ذلك تقديم الشكاوى، والقيام بحملات توعية للنساء. ويبدو دور المؤسسات الأهلية غير الحكومية بارزاً في هذه المجال. ومن المؤسسات التي توفر هذه الخدمات: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، جمعية المرأة العاملة، طاقم شؤون المرأة، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، محكمة صلح، محكمة شرعية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وغيرها.

٤-٥. خدمات أخرى

يشمل هذا البند الخدمات الزراعية وأية خدمات أخرى لتيسير الأمور الحياتية اليومية. وتظهر إجابات النساء والمؤسسات توفر خدمات زراعية (التوعية المجتمعية، رعاية المحاصيل) ومؤسسات تقدم هذه الخدمات (مثلاً: الإغاثية الزراعية، اتحاد لجان العمل الزراعي، الجمعية الخيرية للثروة الحيوانية، جمعية رامين الزراعية، اتحاد الفلاحين، جمعية أصدقاء خضوري). بالإضافة الى وجود مؤسسات محلية مثل مجلس

قروي أو بلدي، والإغاثة الزراعية. أما أبرز الخدمات فهي: مياه، كهرباء، هاتف، مجاري، نفايات، وسائل النقل، النوادي، مدارس/تعليم، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، خدمات ترفيهية، ورشات توعوية.

ملخص الخدمات:

تظهر إجابات النساء والمؤسسات المبحوثة توفر الخدمات الأساسية الصحية والاجتماعية، والقانونية (الرعاية الصحية الأولية، التأهيل، توفير الإرشاد القانوني) وأن هناك مؤسسات محلية تقدم هذه الخدمات (مستشفيات، مؤسسات حكومية وغير حكومية ودولية). ربما كان يجدر البحث أو سؤال النساء عن الخدمات التي ترغبن في توفرها أو المشاكل التي تواجهها النساء في الحصول على بعض الخدمات خاصة القانونية والاجتماعية كما سنرى لاحقاً في «المشاكل الخاصة التي تواجهها النساء». نقطة أخرى، هي ضرورة التعرف على مدى توفر هذه الخدمات ونوعها ونوعيتها. صحيح أن هذا الهدف لا يقع ضمن نطاق هذه الدراسة، ولكن يتطلب التعرف على هذه الخدمات بشكل معمق أكثر، الأمر الذي قد يساعد بناء برامج تكاملية بين المركز والمؤسسات الأخرى.

٢٤

توصية ١: هناك حاجة الى معرفة نوع (ولاحقاً نوعية) الخدمات التي تقدمها المؤسسات الموجودة في تلك المناطق سواء كانت صحية، أو اجتماعية، أو قانونية، خاصة التخصصية منها

٦. المؤسسات المحلية: اللجان النسوية و الجمعيات الخيرية

تساهم المؤسسات المحلية داخل المحافظة في توفير بعض الخدمات الأساسية في حال عدم توفرها. ولعل أبرز هذه الخدمات في حال اللجان النسوية هي نشر الوعي المجتمعي بحقوق النساء، وتعريف النساء أنفسهن بحقوقهن. كما أن وجود لجان نسوية وناشطات نسوية بحد ذاته هو أمر حيوي وهام في إشاعة الوعي بأهمية دور المرأة. لقد حاولت الدراسة التعرف على اللجان النسوية والجمعيات الخيرية المتواجدة في المحافظة عبر سؤالين منفصلين في الاستبانة، لكن إجابات النساء والمؤسسات المبحوثة ذكرت النوعين مجتمعين. لذا يتم هنا استعراض اللجان النسوية والجمعيات الخيرية مجتمعة، وهي كالتالي أجدياً بحسب الإجابات المتوفرة:

١. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	٢. الاتحاد النسائي
٣. اتحاد لجان المرأة الفلسطينية	٤. اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي
٥. اتحاد لجان المرأة للعمل النسائي	٦. الإرشاد النسائي
٧. جمعية أصدقاء المريض	٨. جمعية التربية الخيرية
٩. جمعية المرأة العاملة	١٠. جمعية الهلال الأحمر الخيرية
١١. جمعية بزاريات التعاونية للمنفعة المتبادلة	١٢. جمعية تطوير الرجال
١٣. جمعية دار اليتيم العربي	١٤. جمعية رعاية الأم والطفل
١٥. جمعية رعاية الطفل	١٦. جمعية رعاية شؤون الطلبة
١٧. جمعية سارة	١٨. جمعية ضاحية السلام
١٩. جمعية ضاحية السلام لتنمية المرأة	٢٠. جمعية قانون
٢١. جمعية لجان العمل الاجتماعي	٢٢. طاقم شؤون المرأة
٢٢. كفاح المرأة	٢٤. لجان العمل الزراعي
٢٥. لجنة الزكاة	٢٦. نضال المرأة

٧. الوصول إلى المؤسسات

حاولت الدراسة التعرف على مدى سهولة وصول النساء الى المؤسسات للحصول على الخدمات سواء من الناحية العملية-التقنية (توفر المواصلات) أو من الناحية المجتمعية مثل قدرة النساء على الذهاب الى المؤسسة ذات العلاقة، ودعم أو إعاقة المجتمع المحلي للنساء للقيام بذلك.

تتفق غالبية النساء المبحوثات (٩٦,٧٪) والمؤسسات أيضاً (٩٦,٧٪) في أن هناك سهولة «تقنية» في الوصول الى المؤسسة أو العودة الى البيت. لكن يبدو أن عدد محدود جداً (٤ نساء و مؤسسة واحدة) يواجه صعوبة في ذلك.

لكن هذه السهولة «التقنية» لا تعني قدرة النساء على الوصول الى المؤسسات لتلقي الخدمات. فقد أجابت بعض المؤسسات المبحوثة العاملة في المحافظة أن بعض النساء لا يُسمح لهن بالتنقل والعمل خارج منطقة سكنهن، كما أن بعض النساء يفضلن الصمت وعدم مشاركة ما يدور في حياتهن خوفاً من أن يعلم أحد بمشاكلها. وقد أكدت بعض النساء ذلك عند سؤالهن عن كيفية إدارتهن للمشاكل التي يواجههن (أنظري أدناه).

يتطلب هذا الأمر من المؤسسات العاملة التفكير في الذهاب الى مواقع حياة النساء اليومية والعمل مع النساء عن كثب خاصة إذا علمنا أن بعض النساء لا يتمكن من الوصول الى مواقع المؤسسات بسبب الضغط المجتمعي الواقع عليهن.

٢٦

توصية ٢: أن تتوجه المؤسسات العاملة في مجال دعم النساء الى مواقع حياة النساء للعمل معهن و/أو الأخذ بالحسبان السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه النساء بالإضافة الى سهولة الوصول ضمن المواصلات العامة عند بناء/استئجار مقراتها، بحيث تتمكن النساء من الوصول الى المؤسسة للحصول على الخدمات المتاحة.

٨. المشاكل التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية والعملية

تظهر إجابات النساء والمؤسسات المبحوثات مشاكل متعددة عامة تواجهها النساء في حياتهن العامة. يمكن تصنيف هذه المشاكل كالتالي:

- مشاكل اجتماعية: وهي تلك المتعلقة بالعادات والتقاليد والعرف الاجتماعي، العنف في الأسرة والعمل والجامعة. ويمكن شمل المشاكل التعليمية وخاصة التسرب من المدارس ضمن هذه المشاكل.
- مشاكل قانونية: القوانين المجحفة بحق المرأة خاصة في أماكن العمل، التمييز بين الرجال والنساء في التعليم والإرث.
- مشاكل تتعلق بالعمل وظروفه: عدم وجود فرص عمل، التمييز بين الرجال والنساء في الأجور والتوظيف، الظروف البيئية والصحية لمكان العمل، تدني الرواتب، ساعات عمل طويلة، عدم وجود قوانين لحماية المرأة.
- مشاكل أخرى: عدم وعي المرأة بحقوقها والمطالبة بها، التعليم الجامعي، قلة الوقت وعدم وجود استعداد للعمل، التشتت الفكري.

وتتشابه هذه المشاكل العامة مع الدراسات السابقة التي تعرضت للمشاكل التي تواجهها النساء في المجتمع الفلسطيني. مثلاً، تناولت العديد من الدراسات العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني بأنواع المتعددة كالنفسي والجسدي والجنسي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦؛ زبدة، ٢٠٠٤؛ المصري، ٢٠٠٠؛ شلهوب-كيفوركين، ٢٠٠١). كما أن وقضية العنف ليست اجتماعية فحسب بل قانونية أيضاً، الأمر الذي تناولته دراسات عدة والتي وجدت بالإضافة الى العنف تمييز داخل بعض القوانين الفلسطينية كقانون العقوبات (أنظري مثلاً: المؤقت، ٢٠٠٦؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠٦). سيتم تناول بعض المشاكل التي تقي بأغراض البحث بأكثر تفصيلاً عند تناول المشاكل الخاصة التي تواجهها النساء خاصة تلك القانونية والاجتماعية.

بالإضافة الى تلك المشاكل التي تواجهها النساء في محافظة طولكرم، حاولت الدراسة التعرف على بعض المشاكل التي تواجهها النساء في المحافظة في خمسة مجالات هي: القانونية، الاجتماعية، العاطفية والسلوكية، السياسية، الاقتصادية. فيما يلي عرض لأهم المشاكل التي تعتقد النساء والمؤسسات المبحوثة بوجودها في محافظة طولكرم.

- الزواج: العزوف عن الزواج - زيادة نسبة العنوسة، الزواج المبكر، ارتفاع سن الزواج، بؤادر انتشار الزواج العريفي، زيادة تكاليف الزواج.
- مشاكل عائلية: السكن المشترك للعائلة وخاصة للأولاد عند الزواج، فارق كبير في السن بين الرجل والمرأة، زيادة عدد حالات الطلاق.
- نظرة المجتمع للمرأة: المجتمع القبلي والسطوة الذكورية، عدم الثقة في قدرات المرأة، التمييز ضد المرأة التي لديها مشاكل اجتماعية، نبذ المرأة التي تطالب بحقوقها، قلة الوعي.
- الحرمان من التعليم.

رغم ما يبدو من «تناقض» في بعض المشكلات المذكورة أعلاه (خاصة الزواج)، إلا أنها تعكس وجهات نظر مختلفة للنساء المبحوثات. وهي بهذا المعنى تشكل «مسحاً» لما تعتقده هذه النساء في المحافظة.

لعل المشاكل الاجتماعية التي تواجهها النساء في المجتمع الفلسطيني هي من أبرز المشاكل وأكثرها قسوة في ظل مجتمع «تقليدي» محافظ تحكمه أعراف وتقاليد محافظة. ولعل أبرز هذه المشاكل هي العنف الذي تتعرض له النساء في جميع أماكن تواجدهن سواء داخل المنزل أو خارجه، وكذلك سطوة الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تبرر للرجال ما يفعلونه، وهذا التبرير لا يقتصر فقط على الرجال في المجتمع الفلسطيني. فبحسب حاج يحيى (١٩٩٧) كما ورد في المصري (٢٠٠٠، ص ٦)، فإن «٤٧٪ من الرجال و٣٥٪ من النساء يؤيدون ضرب الزوج لزوجته» «إذا لم تطعه» وأن «٤٩٪ من الرجال و٣٤٪ من النساء المبحوثات يلمن النساء أنفسهن بأنهن السبب في اعتداء الزوج». وقد تناول المصري (٢٠٠٠) بعض صور المرأة في الموروث الثقافي الفلسطيني والديني سواء العادات والتقاليد، الصحف والإعلام والسينما، الأمثال الشعبية، النصوص الدينية التي تظهر المرأة دون الرجل وأنها كائن ضعيف خاضع.

مشكلة اجتماعية أخرى هي قضية تعليم النساء وحرمانهن منه. تظل الفتيات تنافس الفتيان التعليم حتى المرحلة الثانوية بل وتتفوق عليهم سواء في المشاركة أو في النتائج، ولكنها تأخذ في التناقص في المرحلة الثانوية. إذ بلغت نسبة تسر الفتيات في المرحلة الثانوية في العام ٢٠٠٣/٠٤

ما يقارب ٦، ٣٪ مقابل ٣، ٢٪ للفتيان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٥). أحد أسباب هذا التسرب هو التزويج المبكر للفتيات الذي يعتبر أحد الحلول التقليدية التي يمارسها المجتمع الفلسطيني في محاولة منه لقمع أو إخفاء موضوع الجنس (النشاشيبي، ٢٠٠٥).

٢-٨. القانونية: «النظام القانوني القائم» «يشجع» قتل الإناث»

- الأعراف/التقاليد المجتمعية: التمييز بين الذكور والإناث.
 - مشاكل مؤسسية: إحفاف في القوانين الموجودة، عدم تطبيق القوانين، المماثلة في تعديل القوانين وخاصة قانون الأحوال الشخصية
 - مشاكل ذات طابع اجتماعي/ديني: الميراث، الطلاق والنفقة.
 - المرأة نفسها ودعمها: جهل بالقانون، لا توجد مراكز قانونية متخصصة للنساء.
- تقول شلهوب-كيفوركيا (٢٠١١، ص ٧٩) حول قانون العقوبات الأردني ١٦/١٩٦٠، بأنه: يتصف في طبيعته بالانحياز والتمييز على أساس النوع الاجتماعي. (..) فالذكور فقط (أي الأزواج والأقرباء والذكور) يمكن أن يعفوا من العقوبة الجزائية أو يحصلوا على حكم مخفف. (..) لذلك، ليس مفاجئاً أن نرى الذكور الفلسطينيين الذين يقتلون قريباتهم الإناث يسلمون أنفسهم للشرطة على الفور بعد ارتكاب جريمتهم. (..) في الواقع، إن النظام القانوني القائم «يشجع» قتل الإناث.

وتستطرد شلهوب-كيفوركيا أن الإهمال لا يتمظهر فقط في القانون نفسه بل في ممارسات الادعاء العام أو المحاكم نفسها. وتتفق أبو نحلة (٢٠٠٧) مع ذلك وتذكر حالة «وفاة» (أو قتل) طالبة ١٩ عاماً في قطاع غزة، إذ قال المحقق: «نحن لا نستطيع أن نرفض عليهم (عائلة الطالبة) إجراء تحقيق بخصوص «القتل على خلفية الشرف» إذا رفضوا الاعتراف به أو التبليغ عنه».. وتم إغلاق القضية على أساس أنها وفاة ناتجة عن التسمم.» (ص ٢٧)

٣-٩. العاطفية والسلوكية

- عدم القدرة عن التعبير عن مشاعر المرأة
- التمييز بين الذكور والإناث
- النظرة الدونية والإشاعات ضد المرأة

- الضغط النفسي
- مشاكل بسبب الانفتاح والحرية دون وجود مراكز إرشاد متخصصة
- عدم القدرة على التحمل
- فتور العاطفة بين المجتمع (تغلب المصالح الشخصية على المصلحة العامة)
- الاعتداء والتحرش الجنسي
- التعصب والتطرف الديني

٩-٤. السياسية

- ٣٠ التعصب والانقسام السياسي
- التمييز بين الرجل والمرأة
- عدم إنصاف المرأة في مراكز صنع القرار
- القوانين الانتخابية

٩-٥. الاقتصادية

- أوضاع المجتمع العامة: الأوضاع الاقتصادية السيئة (لا توجد فرص عمل/البطالة) انتشار تسويق المخدرات، عمالة الاحتلال.
- ظروف العمل: قوانين عمل مجحفة، تدني أجور النساء، زيادة ساعات عمل النساء.
- عدم قدرة المرأة في الحصول على الاستقلال الاقتصادي: الاعتماد على الرجال.
- تسرب الأطفال من المدارس

ملخص المشاكل

تشابه المشاكل التي تطرحها النساء والمؤسسات المبحوثة في هذه الدراسة مع المشاكل التي بحثتها دراسات سابقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦؛ زبدة، ٢٠٠٤؛ المصري، ٢٠٠٠؛ شلهوب-كيفوركين، ٢٠٠١؛ المؤقت، ٢٠٠٦؛ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠٠٦) - ويمكن إيجازها بعبارة واحدة: هناك تمييز صارخ ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، وقد ذكرت النساء هذه المشكلة في كل نوع من أنواع المشاكل التي توجهها. أبرز المشاكل الاجتماعية هي العنف في جميع أماكن تواجد النساء سواء داخل المنزل أو خارجه، وكذلك سطوة الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تبرر للرجال ما يفعلونه،

وهذا التبرير لا يقتصر فقط على الرجال في المجتمع الفلسطيني. أما المشاكل القانونية فأبرزها تمييز القوانين ضد النساء خاصة قانون العقوبات الأردني ومشروع قانون العقوبات الفلسطيني. كما أن هناك مشاكل اقتصادية وسياسية.

توصية ٣: تبدو الحاجة ملحة لتنفيذ برامج توعوية (قانونية بشكل خاص) للنساء في المنطقة التي تمت بها الدراسة بحيث تشمل حقوقها المنصوص عليها قانونياً سواء حول حياتها اليومية (التعليم مثلاً) أو حياتها المهنية (العمل).

توصية ٤: هناك حاجة لتنفيذ دراسة معمقة لإبراز صورة المرأة في مظاهر الحياة الثقافية الاجتماعية الفلسطينية، أولاً، ولتحدي هذه الصور عبر إبراز الدور الإيجابي الفعال التي تقوم به المرأة الفلسطينية ثانياً.

٩. تعامل (أو إدارة) النساء للمشاكل التي تواجهها

أحد الأمور الهامة التي ينبغي النظر إليها للتعرف على واقع المرأة في محافظة طولكرم هو كيفية تعامل النساء أو المؤسسات مع المشاكل الخاصة آنفة الذكر. فيما يلي عرض لإجابات النساء والمؤسسات على ذلك.

٩-١. النساء: ثلث المؤسسات فقط أجابت على هذا سؤال كيف تدير النساء مثل هذه المشاكل

كالتالي:

- تديرها بنفسها
- اقتصاد المصاريف
- اللجوء إلى المؤسسات النسوية
- الاستسلام والرضى بأي أمر
- اللجوء إلى العائلة

٣٢

٩-٢. المؤسسات: ذكرت المؤسسات القضايا التالية في إجابتها على سؤال كيف تتعامل المؤسسة مع مثل هذه المشاكل:

- حملات توعية وإرشاد ودعم
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني
- تقديم الخدمة حسب إمكانيات المؤسسة مادية أو اجتماعية
- حصر المشكلات ودراستها
- الاهتمام بالجانب الثقافي والصحي والاجتماعي

تتشابه إجابات النساء والمؤسسات حول عدم وجود آليات دعم للمرأة (أكثر من ١٥٪) خارج منطقة سكناهم. وكما يبدو أن ما تقوم به النساء أو ما تقدمه المؤسسات الموجودة غير دائم ولا يوفر الفرصة للاعتماد على الذات. وهنا لا بد من الإشارة مرة أخرى الى ضرورة توجه المؤسسات للعمل مع النساء في أماكن سكناهم خاصة لأولئك غير القادرات على الوصول للمؤسسات لأسباب مختلفة أبرزها الأسباب الاجتماعية (أنظري توصية ٢). كذلك لا بد من الإشارة الى تشابه إجابات النساء مع دراسة سابقة حول العنف في محافظة طولكرم (زبدة، ٢٠٠٤) حول تفضيل النساء للصمت عوضاً عن التوجه الى مؤسسات لتلقي الدعم.

توصية ٥: هناك حاجة لتنفيذ برامج لها علاقة بتمكين النساء من الاعتماد على ذواتهن في مواجهة المشاكل. مثل هذه البرامج بحاجة الى البناء بالتشارك مع النساء (والمؤسسات) في المنطقة التي تمت بها الدراسة.

١٠. آليات دعم للنساء يمكن استخدامها لحل المشاكل

١٠-١. داخل المنطقة

تتفق غالبية النساء والمؤسسات على وجود آليات دعم للمرأة يمكن استخدامها لحل المشاكل التي تواجهها النساء كما يظهر الجدول رقم ٥.

جدول رقم ٥: آلية دعم النساء داخل المنطقة

مؤسسات		نساء		هل توجد آلية دعم داخل المنطقة للنساء يمكن استخدامها لحل المشاكل؟
العدد	%	العدد	%	
٢٢	٧٣,٣	٨٧	٧١,٩	نعم
٧	٢٣,٣	٢٧	٢٢,٣	لا
١	٣,٣	٧	٥,٨	غير محدد
٣٠	١٠٠,٠	١٢١	١٠٠,٠	المجموع

أكثر من خمس (٢٢,٣%) النساء (وتتفق المؤسسات معهن) لا يجدن الدعم في مواجهة المشاكل أعلاه خاصة القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

١٠-٢. آليات الدعم داخل المنطقة

- مشاريع إنتاجية صغيرة / قروض
- التوعية: ندوات اقتصادية ثقافية
- منع جميع أنواع التمييز والعنف ضد المرأة
- وجود مرشد/ة نفسي/ة - الإرشاد النفسي والقانوني

- كفالة اليتيم
 - التدبير المنزلي
- لا تظهر إجابات ما يقرب من ١٤ (ما يقارب النصف) مؤسسة إما بسبب إجاباتهم غير محدد أو أنهم لم يجيبوا على السؤال.

٣-١٠. خارج المنطقة

جدول رقم ٦: آلية دعم النساء خارج المنطقة

مؤسسات		نساء		
%	العدد	%	العدد	
٦٠,٠	١٨	٦٢,٠	٧٥	نعم
١٦,٧	٥	١٥,٧	١٩	لا
١٦,٧	٥	١٧,٤	٢١	إلى حد ما
٦,٦	٢	٥,٠	٦	غير محدد
١٠٠,٠	٣٠	١٠٠,٠	١٢١	المجموع

٣٤

٤-١٠. آليات الدعم خارج المنطقة

- ندوات اقتصادية ثقافية / التوعية
- وجود مرشدة/ة نفسي/ة - الإرشاد النفسي والقانوني
- كفالة اليتيم
- تبرعات

كما في آليات الدعم داخل المنطقة، لا تظهر إجابات ما يقرب من ١٣ (ما يقارب ٤٣٪) مؤسسة إما بسبب إجاباتهم غير محدد أو أنهم لم يجيبوا على السؤال. وقد أجابت مؤسسة فقط عن أسباب عدم وجود آليات دعم خارج المنطقة للنساء كالتالي: لا يسمح للمرأة بالعمل خارج المنطقة، لا تحب المرأة أن يعلم أحد بمشاكلها.

٥-١٠. نوع الدعم لتحسين الظروف

ذكرت النساء والمؤسسات أنواع الدعم التالية:

- دعم ثقافي اجتماعي أكبر
 - الدعم الاقتصادي وخلق فرص عمل
 - فك الحصار
 - تعديل القوانين وتطبيقها والمساواة في الوظائف العليا مع الرجال
 - دور مؤسسات المجتمع المدني: حملات توعية، دراسة لتحديد احتياجات النساء، دعم في الإرشاد القانوني والنفسي.
- وبسبب اهتمام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالوضع القانوني والاجتماعي، تم سؤال النساء عن تواجد الدعم أو عدمه عند مواجهة مشاكل قانونية أو اجتماعية. تسأل الاستبانة عن وجود الدعم أو عدمه، ومن الأطراف التي توفر ذلك الدعم في حال وجوده، أما في حالة عدم وجود هكذا دعم فهل تحتاج النساء هذا الدعم أم لا. فيما يلي إجابات النساء:

١٠-٦. الدعم عند مواجهة مشكلة قانونية

أمر لافت للانتباه هنا هو أن غالبية النساء (٥٩,٥%) أجبن بأنهن لا يجدن الدعم في حال مواجهتهن مشاكل قانونية (جدول رقم ٧)، و فقط ربع النساء المبحوثات (٢٦,٤%) أعربن عن وجود ذلك الدعم. وقد تم تصنيف اجابات النساء اللواتي ذكرن أنهن لم يواجهن مشاكل قانونية حتى الآن أو لم يجبن على السؤال بـ «غير محدد».

جدول رقم ٧: وجود الدعم عند مواجهة مشكلة قانونية

العدد	%	
٣٢	٢٦,٤	نعم يوجد
٧٢	٥٩,٥	لا يوجد
١٧	١٤,١	غير محدد
١٢١	١٠٠	المجموع

إذا كان الجواب نعم، فمن من؟

يبين جدول رقم ٨ الأطراف التي توفر الدعم لمرأة في حال مواجهتها مشاكل قانونية. لا بد من التنويه هنا الى أن الجدول يشمل عدد مرات تكرار كل طرف/جهة داعمة وليس عدد النساء اللواتي أجبن على السؤال وذلك بسبب تعدد المرأة المبحوثة لأكثر من جهة داعمة. وهنا ينبغي التذكر أن عدد النساء اللواتي أجبن على هذا السؤال هن على الأقل ٢٢ امرأة كما يبين جدول رقم ٧.

جدول رقم ٨: الداعمون للمرأة في المشاكل القانونية

العدد	%	
١٢	٢٦,٧	الأهل
١٢	٢٦,٧	هيئات ذات علاقة بالقانون
٨	١٧,٨	محامين
٧	١٥,٦	الأقارب
٣	٦,٧	كبار البلد/العائلة
٢	٤,٤	مؤسسات محلية
١	٢,٢	الأصدقاء
٤٥	١٠٠,٠	المجموع

وقد شملت إجابات النساء حول الهيئات ذات علاقة بالقانون كل من المحاكم والقضاة (١٠ إجابات)، أشخاص متخصصون في القانون (إجابة واحدة)، الشرطة (إجابة واحدة). وقد تم فصل بند المحامين بسبب طبيعة العمل إذ يتقاضى المحامون أتعاباً عند قيامهم بتوفير الدعم كما ذكرت إجابات بعض النساء.

الأمر اللافت هنا هو أن الأهل هم المصدر الأساسي لتوفير الدعم عند مواجهة مشكلة قانونية (وهم كذلك عن مواجهة المشاكل الاجتماعية كما سنرى لاحقاً). ورغم أن هناك عدد لا بأس به يتوجهن لهيئات قضائية عند مواجهة مشاكل قانونية، إلا أن بعض النساء

لا يفضلن التوجه الى الشرطة في حالات كهذه كما قالت إحدى النساء: «عادة لا يوجد دعم بطريقة صحيحة، وخاصة أن الشرطة تكبر الأمور عند اللجوء إليها». وقد أشارت شلهوب- كيبوركين (٢٠٠١) الى هذه الظاهرة، إذ لا تتوجه أكثر من نصف النساء لطلب مساعدة الشرطة (١، ٥٧٪) في منطقة شمال الضفة أو أنهن يتوجهن بتكرار (٩، ٤٢٪)، وتستطرد: «وليس من المعروف الى أي قدر يرتبط هذا الميل لعدم التوجه الى الشرطة بمكانة النظام العشائري ودوره ونفوذه». وفي حالة النساء المبحوثات في الدراسة الحالية، فإن أكثر من نصف إجابات النساء (١، ٥١٪) قد شملت الأهل والأقارب وكبار البلد والأصدقاء.

• إذا كان الجواب لا، فهل تظنين بأنك بحاجة إلى مثل هذا الدعم؟

كما يظهر جدول رقم ٧، هناك ٥٩,٥٪ من النساء المبحوثات لا يجدن الدعم عند مواجهتهن مشاكل قانونية. وعند سؤال هؤلاء النساء هل أنتن بحاجة الى مثل هذا الدعم، توزعت إجابات كما في جدول رقم ٩ الذي يظهر حاجة النساء الملحة و«الماسة» لمثل هذا الدعم. بعض النساء ذكرن عدم رغبتهن في الحصول الى هكذا دعم، ولا تظهر إجابتهن أسباب ذلك.

جدول رقم ٩: حاجة النساء للدعم عند مواجهة مشكلة قانونية في حال عدم توفره

العدد	%	
٦٠	٨٣,٣	نعم
٨	١١,١	لا
٤	٥,٦	غير ذلك
٧٢	١٠٠,٠	المجموع

١٠-٧. الدعم عند مواجهة مشكلة اجتماعية أو أسرية

• هل تجددين الدعم الكافي عندما تواجهين مشكلة اجتماعية أو أسرية؟
على خلاف المشاكل القانونية، تجد غالبية النساء المبحوثات (٤، ٥٥٪) دعماً كافياً عند

مواجهتهن مشاكل اجتماعية وأسرية. ولكن المثير للانتباه هو أن ثلث النساء لا يجدن مثل هذا الدعم الأمر الذي يتطلب معرفة أسباب ذلك.

جدول رقم ١٠: وجود الدعم الكافي عندما مواجهة مشكلة اجتماعية وأسرية

العدد	%	
٦٧	٥٥,٤	نعم يوجد
٤٠	٣٣,١	لا يوجد
١٤	١١,٦	غير محدد
١٢١	١٠٠	المجموع

• إذا كان الجواب نعم، فمن من؟

يبين جدول رقم ١١ الأطراف التي توفر الدعم لمرأة في حال مواجهتها مشاكل اجتماعية أو أسرية. إذ وكما في المشاكل القانونية، لا بد من التنويه هنا إلى أن هذا الجدول يشمل عدد مرات تكرار كل طرف/ جهة داعمة وليس عدد النساء اللواتي أجبن على السؤال وذلك بسبب تعدد المرأة المبحوثة لأكثر من جهة داعمة. وهنا ينبغي تذكّر أن عدد النساء اللواتي أجبن على هذا السؤال هن على الأقل ٦٧ امرأة كما يبين جدول رقم ١٠.

ويلعب الأهل والعائلة الدور الأبرز في توفير مثل هذا الدعم. ولا بد من الإشارة هنا إلى ضعف الدعم المؤسسي للنساء، إذ بلغت نسبة دعم المؤسسات إلى ٧,٥% فقط مقارنة مع غيرها من الجهات التي توفر مثل هذا الدعم. أحد التفسيرات الممكنة لنسبة كهذه هي طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي لا تزال العائلة تلعب الدور الأبرز في معالجة مثل هذه المشاكل نظراً لحساسية الموضوع. فقد تكرر في أكثر من استبانة عدم رغبة النساء في مشاركة الآخرين في التدخل لحل المشاكل الاجتماعية والأسرية وتفضيلها لبقاء الأمر طي الكتمان كما عبرت إحدى النساء بقولها: «إذا واجهت أي مشكلة فألقيها في البيت ولا أخرجها للنساء ولا لأي أحد.»

جدول رقم ١١: الداعمون للمرأة في المشاكل الاجتماعية والأسرية

العدد	%	
٥٠	٤٦,٧	الأهل/ العائلة
٢٥	٢٣,٤	الأصدقاء
١٤	١٣,١	الأقارب
٨	٧,٥	مؤسسات محلية
٦	٥,٦	الجيران
٤	٣,٧	كبار البلد/ العائلة
١٠٧	١٠٠,٠	المجموع

- إذا كان الجواب لا، فهل تظنين بأنك بحاجة إلى مثل هذا الدعم؟ كما يظهر جدول رقم ١٠، ثلث النساء المبحوثات (٤٠ امرأة) لا يجدن الدعم عند مواجهتهن مشاكل اجتماعية. يظهر جدول رقم ١٢ إجابات النساء عند سؤالهن هل أنتن بحاجة الى مثل هذا الدعم. العديد من النساء أضفن عبارات مثل: «نعم أكيد»، «أنا بحاجة ماسة»، الخ.

جدول رقم ١٢: حاجة النساء للدعم عند مواجهة مشكلة اجتماعية في حال عدم توفره

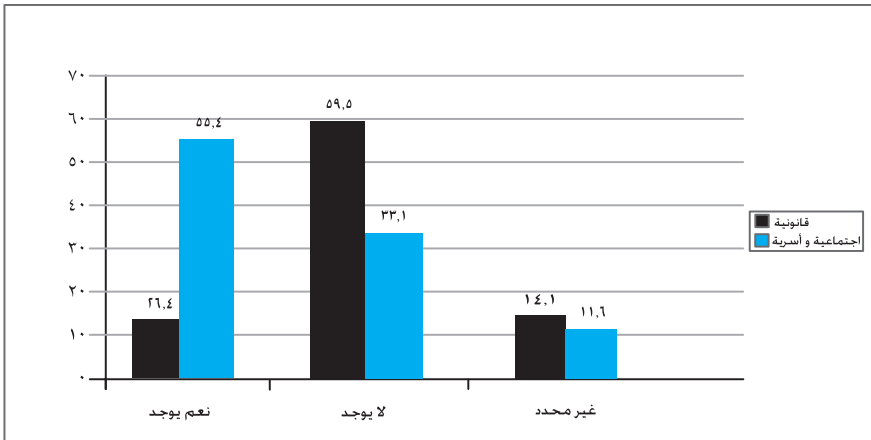
العدد	%	
٣٣	٨٠,٥	نعم
٧	١٧,١	لا
١	٢,٤	أحياناً
٤١	١٠٠	المجموع

ملاحظة: إجابة «أحياناً» المذكورة مصدرها الإجابات غير المحددة في جدول رقم ١٠.

ملخص الدعم:

يبين شكل ٢ مقارنة بين آراء النساء حول وجود الدعم في حال مواجهة مشاكل قانونية أو مشاكل اجتماعية وأسرية. ولعل أبرز الملاحظات هو عدم توفر النوعين من الدعم سواء القانوني أو الاجتماعي، إذ لا تصل النسبة الأكبر الى ٦٠٪- أي أقل من ثلثي النساء هن من يحصل على الدعم. نقطة أخرى هي الفرق بين الدعم في حالة المشاكل القانونية وفي حالة المشاكل الاجتماعية والأسرية. غالبية النساء لا يجدن الدعم الكافي عند مواجهتهن مشاكل قانونية. وعند مقارنة هذه النتائج بآراء النساء والمؤسسات المبحوثة على توفر الدعم عند مواجهة المشاكل بشكل عام (أنظري بند ١٠ في آليات دعم النساء أعلاه)، يمكن تفسير عدم توفر الدعم الكافي عند مواجهة المشاكل القانونية والاجتماعية بأن الدعم يقل كلما ارتبطت القضية (أو المشكلة) بحقوق المرأة التصيلية بينما يتوفر إذا بشكل معقول إذا كانت القضية عامة.

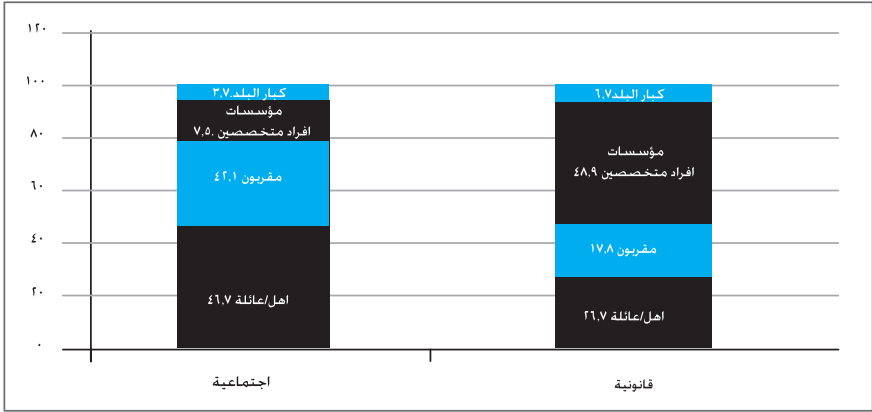
٤٠



شكل ٢: نسب وجود الدعم في حال مواجهة مشاكل قانونية أو اجتماعية وأسرية

أما فيما يتعلق بالجهات التي توفر الدعم للنساء، فلا زالت العائلة والمقربون (الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران) هم المصدر الرئيس لتوفير هذا الدعم عند مواجهة النساء لمشاكل اجتماعية وأسرية خاصة والدور الثاني لمساندة النساء عند مواجهة مشاكل قانونية (أنظري شكل ٣). الأمر اللافت للانتباه هو دور المؤسسات في دعم النساء الذي لا زال دون المستوى المطلوب رغم أن دورها يبدو مميّزاً في الدعم

القانوني حسب شكل ٣. تشمل هذه الفئة المحاميين (٨, ١٧٪ من نسبة فئة المؤسسات/أفراد متخصصين) الذين يقدمون خدمات مدفوعة الأجر وبالتالي فإن اعتبارها دعماً يبدو أمراً غريباً. أمر آخر ويحتاج الى تفسير هو اعتبار النساء أن المحاكم والقضاة كمصادر دعم. أمر ثالث هو دور المؤسسات المحلية الذي يكاد يندم (٤, ٤٪ في الدعم القانوني، ٥, ٧٪ في الدعم الاجتماعي). ويبدو أن اعتماد النساء على فئة المؤسسات/الأفراد المتخصصون للدعم القانوني يعود الى أن هذا الدعم يحتاج الى خلفية قانونية أكاديمية لا تعتقد النساء بالحاجة إليها عند مواجهة مشاكل اجتماعية وأسرية. يقابل قصور اعتماد النساء على المؤسسات القانونية اعتمادهن على الجهات الاجتماعية (أهل، مقربون كالأصدقاء والجيران، وكبار البلد). إذ تشكل الأخيرة ما نسبته ٥١, ٢٪ و ٩٢, ٥٪ في الدعم القانوني والاجتماعي على الترتيب. ربما تعكس هذه الأرقام طغيان الجانب العشائري على المجتمع المحلي في المحافظة بشكل خاص أو المجتمع الفلسطيني بشكل عام، الأمر الذي أشارت له شلهوب-كينوريان (٢٠٠١).



شكل ٣: جهات الدعم عند مواجهة النساء لمشاكل قانونية أو اجتماعية وأسرية

توصية ٦: هناك حاجة للتعرف على أسباب عدم توفر دعماً لثلث النساء المبحوثات فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والأسرية ولـ ثلثي النساء في المجال القانوني.

توصية ٧: ضرورة التعرف على أسباب ضعف توجه النساء الى المؤسسات المحلية للحصول على دعم في حالة مواجهتهن لمشاكل اجتماعية وأسرية خاصة إذا علمنا أن هناك قيوداً اجتماعية مفروضة على حركة النساء في توجههن للحصول على الخدمات.

١١. العنف

انعكس اهتمام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بموضوع العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني في الاستبانة. ونظراً لهذا الاهتمام، يتم تناول هذا الموضوع بشكل مفصل أكثر من غيره من المشاكل التي تواجهها المرأة في محافظة طولكرم سواء تلك العامة أم الخاصة سألقة الذكر.

يتم تناول هذا الموضوع من عدة زوايا: العنف داخل الأسرة ومظاهره وأسبابه، العنف خارج إطار الأسرة، كيفية تعامل النساء مع العنف، وهل تم تعرض المبحوثة الى حادثة عنف، وكيفية نبذ العنف والحد منه، ودور المجتمع المحلي (المجالس القروية، الجمعيات الخيرية، المجموعات المجتمعية أو الشبابية) في نبذ العنف والحد منه.

١١-١. العنف في إطار الأسرة

هناك اتفاق عالي بين النساء والمؤسسات المبحوثة على وجود العنف في إطار الأسرة (جدول رقم ١٢) إذ تقارب نسبة آراء النساء على وجود عنف داخل الأسرة ٨١% في الإجابتين نعم والى حد ما، تقابلها ٨٦,٧% لدى المؤسسات المبحوثة.

جدول رقم ١٣: العنف في إطار الأسرة

مؤسسات		نساء		هل ترين وجود مشاكل عنف في إطار الأسرة؟
%	العدد	%	العدد	
٦٦,٧	٢٠	٦٢,٠	٧٥	نعم
١٠,٠	٣	١٢,٤	١٥	لا
٢٠,٠	٦	١٩,٠	٢٣	إلى حد ما
٣,٣	١	٦,٦	٨	غير محدد
١٠٠	٣٠	١٠٠	١٢١	المجموع

١١-٢. مظاهر العنف داخل الأسرة

بحسب إجابات النساء والمؤسسات، يظهر العنف على الأشكال التالية:

١. بين الزوج والزوجة
٢. بين الأبناء في الأسرة
٣. التمييز بين الأبناء
٤. الطلاق التعسفي
٥. تدخل الأسرة الممتدة في تربية الأطفال
٦. العنف بجميع أشكاله
٧. القتل على خلفية الشرف
٨. سفاح القرى
٩. العنف المجتمعي / محاسبة المرأة من قبل الرجال

١١-٣. أسباب وجود العنف

- أسباب سياسية: الاحتلال، التغيير السياسي في المجتمع، التأخير في تعديل القوانين ذات العلاقة وخاصة قانون الأحوال الشخصية
- أسباب اقتصادية: الركود والوضع الاقتصادي السيئ
- أسباب اجتماعية: الضغوط الاجتماعية، عدم وجود مراكز ترفيهية أو تثقيفية للنساء والأطفال، الموروثات والعادات والتقاليد، الجهل وعدم الوعي، عدم وجود الأب (رب الأسرة) بين أولاده.

- أسباب نفسية: الضغوط النفسية، الضغط يولد العنف، الإهمال
- غير ذلك: القصور في عمل المؤسسات الأهلية المعنية بالعنف الأسري، وجود وسائل الإعلام وكثرتها ونسبتها

١١-٤. العنف خارج إطار الأسرة

١. التجمعات السكنية: بين الأصدقاء، الشارع، النوادي والمنتزهات.
٢. المؤسسات: العمل، المدارس، الجامعات

١١-٥. تعامل النساء مع العنف

تضمنت الإجابات على سؤال كيف تتعامل النساء مع العنف ما يلي:

- الالتزام بالصمت - الخضوع
 - امتصاص غضب الغير
 - إرشادات نفسية وتوعية
 - التوجه إلى المؤسسات ذات الاختصاص
 - اللجوء إلى القانون
- وتبدو القضية الأولى -الالتزام بالصمت- غير مفاجئة خاصة إذا علمنا أن هناك عدد من النساء (٢٠٪-) انظري بند الدعم) لا يتلقين الدعم الكافي الأمر الذي يدفع بالنساء الى التردد في الإفصاح عن مشكلتها (زبدة، ٢٠٠٤).

١١-٦. نبذ العنف والحد منه

١١-٦-١. كانت الإجابات على سؤال ماذا يمكن عمله إضافة للحد من العنف كالتالي:

- التوعية
- إيجاد مراكز ترفيهية وثقافية
- فك الحصار
- دعم الاقتصاد
- تعديل القوانين المجحفة
- حل المشاكل

١١-٢. دور المجتمع المحلي (المجالس القروية، الجمعيات الخيرية، المجموعات المجتمعية أو الشبابية):

- التوعية وتفعيل برامج تدريبية
- الاهتمام بقضايا النساء
- إرشادات وخطط
- إيجاد فرص عمل
- زيادة عدد الجمعيات والهيئات الخاصة
- الضغط لسن قوانين

ملخص العنف:

نسب النساء والمؤسسات التي تقر بوجود عنف مرتفعة: ٨١٪ و ٨٦,٧٪ بالترتيب، سواء بشكل قاطع «نعم» أو «الى حد ما». وإذا استثنينا الإجابات المفقودة «غير محدد» - ترتفع النتائج لتصل الى ما يقرب من ٨٦,٧٪ نساء و ٨٩,٧٪ مؤسسات. للأسف فإن اتساع هذه الظاهرة ليس بالأمر الجديد في المجتمع الفلسطيني كما تذكر سنيورة (٢٠٠١) التي تعدد أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني خاصة ما تعرف بـ «جرائم الشرف»، والعنف الأسري ضد الفتيات غير المتزوجات، والاعتداءات الجنسية داخل الأسرة، والاعتصاب. وعلى سبيل المثال تم قتل ١١ امرأة في العام ٢٠٠٩ حتى لحظة إعداد هذا التقرير في كانون أول من نفس العام (عبد الحميد، ٢٠٠٩). وقد تم توثيق ٢٢ حالة قتل فيما يسمى «قتل على خلفية الشرف» في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ (أبونحلة، ٢٠٠٧). هذا فيما يتعلق بـ«القتل الفعلي» للنساء/ الإناث، إذ تقترح شلهوب-كيفوركيان (٢٠٠١) توسيع تعريف قتل الإناث الى أربعة مستويات: الاعتقاد بالتهديد، والتهديدات اللفظية وغير اللفظية، ومحاولة القتل، والقتل الفعلي. وعلى الأغلب فإن تبني مثل هذا التعريف يعني زيادة الأعداد سالفة الذكر فيما يتعلق بقتل النساء في المجتمع الفلسطيني.

ذكرت النساء والمؤسسات تسعة أشكال للعنف في المحافظة، لكن هناك حاجة لمعرفة طبيعة بعض هذه الأشكال، ومفهوم النساء للعنف. مثلاً، كيف يمكن فهم جملة «العنف بجميع أشكاله» أو «التمييز بين الأبناء» كأشكال للعنف؟ وكيف يعتبر تدخل الأسرة الممتدة في تربية الأطفال «عنفًا؟ وكيف يكون عنيفًا؟

توصية ٨: هناك حاجة للتعرف على مفهوم النساء للعنف، الأمر الذي يثير قضية ضرورة تبني تعريف «واضح» للعنف لرسم الحدود بين مفهوم واسع غير محدد المعالم للعنف ومفهوم بحثي لدراسة ظاهرة العنف.

وهنا لا بد من التنويه الى أن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي يتبنى مفهوماً «خاصاً» منذ كانون أول ٢٠٠٠ حيث يُعرّف المركز العنف على أنه أي فعل أو قول أو سلوك، مقصود أو غير مقصود، يمارس ضد الأنثى على أساس جنسها، يؤدي الى معاناة نفسية و/أو جنسية و/أو جسدية، مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الإهمال و/أو التهميش و/أو الإهانة و/أو الخداع و/أو الإيذاء و/أو التهديد و/أو الاستغلال و/أو الإكراه و/أو الإكراه و/أو التمييز، سواء في الحياة العامة أو الخاصة. وقد يؤدي الى انتهاك حقوقها وحرمتها وامتيازها كرمتها الإنسانية وإنكارها لشخصها والتقليل من احترامها لذاتها أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية، ويأخذ العنف ضد المرأة أشكالاً متعددة تتراوح ما بين الإهانة اللفظية وحتى القتل. (سنيورة، ٢٠١١، ص. ٢٨)

وبغض النظر عن الحاجة الى تبني مفهوم محدد للعنف تبقى الحاجة الى التدخل لوقف العنف ملحة.

توصية ٩: بناء برامج مجتمعية للتدخل في الحد من العنف. قد تقوم هذه البرامج على توصيات النساء والمؤسسات في هذه الدراسة. لكن أيضاً يمكن تنفيذ دراسة أكثر استكشافية وأكثر تعمقاً حول هذه القضية بشكل خاص.

وقبل ذكر الخاتمة والتوصيات ينبغي لفت الانتباه الى إجابات النساء فيما يتعلق بالعنف والمشكلات الاجتماعية والأسرية التي ذكرتها النساء (كالتمييز بين الجنسين والعادات والتقاليد، الخ) من جهة، واعتماد النساء على الأهل والعائلة بالدرجة الأولى عن مواجهتها لمثل هذه المشاكل خاصة أنه في كثير من الأحيان تكون هذه المشاكل مرتبطة بالعائلة كقضايا العنف والحقوق، الخ. كيف يمكن النظر الى هذه الإجابات المختلفة والتي قد تبدو للبعض «متناقضة»؟ أحد التفسيرات الممكنة هو مفاهيم النساء المبحوثات حول هذه القضايا - ما هي مفاهيم النساء للعنف (كما تم ذكره سابقاً) وللمشكلات الاجتماعية والأسرية، وللعائلة وللأسرة، الخ؟ مثلاً، يبدو أن النساء في محافظة طولكرم أو في المجتمع الفلسطيني بشكل

عام تميز بين مفهومي العائلة والأسرة. كما يبدو أن العائلة/ الأسرة الفلسطينية تبقى داعمة للفنأة طالما بقيت ضمن الإطار الاجتماعي الثقافى التقليدي المتعارف عليه، ويقل هذا الدعم، كما تم التفسير سابقاً، إذا ارتبطت القضية بالحقوق التفصيلية للمرأة كالحقوق القانونية والاجتماعية!

وتبقى هذه التوقعات أو التفسيرات الممكنة بحاجة الى فحص مفاهيم النساء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام حول العديد من المفاهيم والقضايا مثل العنف، الدعم، العائلة، الأسرة. وقد يكون التحدي الأكبر هو توفير الأمان للمرأة وتشجيعها على كسر الصمت!

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع -وضع المرأة في المجتمع الفلسطيني- بشكل عام. يمكن القول أن المجتمع الفلسطيني يمارس العنف والاضطهاد ضد نصفه، أو بكلمات أخرى، يأكل نفسه بنفسه. صحيح أن الصورة تبدو قاتمة: احتلال عسكري كولونيالي يفرض سطوته على كل مظاهر الحياة، يليه انقسام سياسي زاد من ثقل هذا الاحتلال وعمق الشعور باللاتقة بكل ما هو ذاتي ووطني، ثم تحكم سلطوي داخل مؤسسات المجتمع بدءاً بمؤسسات حكومية أو أهلية أو خاصة، ثم سلطة داخل المكان الذي من المفترض أن يشكل الملاذ الأخير لأي إنسان للشعور بالأمن- أي البيت.

في ظل هذه القاتمة، تتعدد المشاكل التي تواجهها النساء وتكاد تطل جميع مظاهر الحياة. فيما يلي المشاكل العامة التي تواجهها النساء في محافظة طولكرم: مشاكل اجتماعية: العنف، النظرة التقليدية للمرأة، الزواج المبكر، النظرة الدونية وعدم الثقة في قدرات المرأة، نبذ المرأة التي تطالب بحقوقها، الحرمان من التعليم. مشاكل قانونية: إجحاف وتمييز في القوانين الموجودة، الميراث، الطلاق والنفقة، جهل بالقانون، عدم مراكز قانونية متخصصة للنساء. عاطفية/سلوكية: الاعتداء والتحرش الجنسي، والتعصب والتطرف الديني. سياسية: عدم إنصاف المرأة في مراكز صنع القرار اقتصادية: ظروف العمل: قوانين عمل مجحفة، تدني أجور النساء، زيادة ساعات عمل النساء.

ولحل هذه المشاكل تقوم النساء باللجوء إلى العائلة أو المؤسسات النسوية أو الاستسلام والرضى بأي أمر. الشكل الأخير أكدت عليه دراسة تناولت ظاهرة العنف في طولكرم (زبدة، ٢٠٠٤). ورغم الوضع الصعب تشعر النساء في طولكرم أن هناك مؤسسات تساعد على توفير الدعم مثل وحملات توعية وإرشاد ودعم للنساء ولكن هناك الحاجة إلى المزيد من هذا الدعم.

لكن هناك مشاكل ينبغي لفت الانتباه إليها وأهمها هي قضية العنف. إذ تصل نسب النساء

والمؤسسات التي ذكرت وجود عنف هي: ٨١٪ و ٨٦,٧٪ بالترتيب، سواء بشكل قاطع «نعم» أو «الى حد ما». وترتفع هذه النسب الى ما يقرب من ٨٦,٧٪ نساء و ٨٩,٧٪ مؤسسات إذا استثنينا الإجابات المنقودة «غير محدد». يحتاج هذا الأمر الى مزيد من البحث والاستكشاف.

مشكلة أخرى برزت خلال هذه الدراسة هي حاجة النساء الى الدعم القانوني والاجتماعي المؤسساتي المبني على القانون وليس السائد حالياً والمبني على العلاقات الاجتماعية والأهل والأقارب لا على التخصص والمعرفة. وقد بينت الدراسة أن النساء لا يجدن في المؤسسات مصدراً للدعم في حال مواجهتهن مشاكل قانونية واجتماعية. هذا الأمر، كسابقه، يحتاج الى فحص وبناء برامج للعمل مع النساء في المحافظة قيد الدراسة.

رغم هذه القتامة هناك أمل، أو لا بد من خلق هذا الأمل. إن دراسة كهذه تساهم في خلق هذا الأمل، كما أن الحاجة الى دراسة المبادرات المحلية الفاعلة والتي تبعث على الأمل لضرورة ملحة. تسجل هذه الدراسة التوصيات التالية لتحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها منذ البداية:

- توصية ١: هناك حاجة الى معرفة نوع (ولاحقاً نوعية) الخدمات التي تقدمها المؤسسات الموجودة في تلك المناطق سواء كانت صحية، أو اجتماعية، أو قانونية، خاصة التخصصية منها.
- توصية ٢: أن تتوجه المؤسسات العاملة في مجال دعم النساء الى مواقع حياة النساء للعمل معهن و/أو الأخذ بالحسبان السياق الاجتماعي الذي تعيش فيه النساء بالإضافة الى سهولة الوصول ضمن المواصلات العامة عند بناء/استئجار مقراتها، بحيث تتمكن النساء من الوصول الى المؤسسة للحصول على الخدمات المتاحة.
- توصية ٣: تبدو الحاجة ملحة لتنفيذ برامج توعوية (قانونية بشكل خاص) للنساء في المنطقة التي تمت بها الدراسة بحيث تشمل حقوقها المنصوص عليها قانونياً سواء حول حياتها اليومية (التعليم مثلاً) أو حياتها المهنية (العمل).

توصية ٤: هناك حاجة لتنفيذ دراسة معمقة لإبراز صورة المرأة في مظاهر الحياة الثقافية الاجتماعية الفلسطينية، أولاً، ولتحدي هذه الصور عبر إبراز الدور الإيجابي الفعال التي تقوم به المرأة الفلسطينية ثانياً.

توصية ٥: هناك حاجة لتنفيذ برامج لها علاقة بتمكين النساء من الاعتماد على ذواتهن في مواجهة المشاكل. مثل هذه البرامج بحاجة الى البناء بالتشارك مع النساء (والمؤسسات) في المنطقة التي تمت بها الدراسة.

- توصية ٦: هناك حاجة للتعرف على أسباب عدم توفر دعماً لثلاث النساء المبحوثات فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والأسرية ولدثلي النساء في المجال القانوني.
- توصية ٧: ضرورة التعرف على أسباب ضعف توجه النساء الى المؤسسات المحلية للحصول على دعم في حالة مواجهتهن لمشاكل اجتماعية وأسرية خاصة إذا علمنا أن هناك قيوداً اجتماعية مفروضة على حركة النساء في توجههن للحصول على الخدمات.
- توصية ٨: هناك حاجة للتعرف على مفهوم النساء للعنف، الأمر الذي يثير قضية ضرورة تبني تعريف «واضح» للعنف لرسم الحدود بين مفهوم واسع غير محدد المعالم للعنف ومفهوم بحثي لدراسة ظاهرة العنف.
- توصية ٩: بناء برامج مجتمعية للتدخل في الحد من العنف. قد تقوم هذه البرامج على توصيات النساء والمؤسسات في هذه الدراسة. لكن أيضاً يمكن تنفيذ دراسة أكثر استكشافية وأكثر تعمقاً حول هذه القضية بشكل خاص.

المراجع

١. أبو نحلة، لميس. (٢٠٠٧). جرائم قتل النساء في فلسطين في الفترة بين ٢٠٠٤-٢٠٠٦. فلسطين: منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة.
٢. أبو هنطش، إبراهيم؛ وأبودحو، رولا (٢٠٠٨). نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي - وزارة التربية والتعليم العالي. في نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي - دراسات قطاعية (ص ص: ٧٣-٩٦). فلسطين: مفتاح.
٣. بليتس، ايميليا. (٢٠٠٦). العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في فلسطين. فلسطين: مفتاح. (متوفرة على الانترنت:
http://www.miftah.org/Publications/Books/Gender_Based_Violence_in_Palestine.pdf تاريخ زيارة الموقع ١٠/١/٨)
٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٥). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات. رام الله: فلسطين.
٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح العنف الأسري (كانون أول ٢٠٠٥-كانون ثاني ٢٠٠٦)-النتائج الأساسية. رام الله: فلسطين.
٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-٢٠٠٧: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية-ملخص (السكان والمساكن). رام الله: فلسطين.
٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٩-أ). النتائج النهائية للتعداد - تقرير السكان -الضفة الغربية. رام الله - فلسطين.
٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٩-ب). تقرير المرأة والرجل في فلسطين-٢٠٠٨. رام الله: فلسطين.

٩. زبدة، عفاف. (٢٠٠٤). العنف ضد المرأة في محافظة طولكرم. رام الله: جمعية المرأة العاملة.

١٠. سنيورة، رندة. (٢٠٠١). الحق في الحماية من العنف. في تقرير حول وضعية المرأة الفلسطينية بالاستناد الى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (ص ص: ٢٥-٦٢). القدس، فلسطين: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

١١. شلهوب-كيفوركينان، نادرة. (٢٠٠١). قتل النساء في المجتمع الفلسطيني. رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

١٢. عبد الحميد، مهند. (٢٠٠٩). غير المعلن في جرائم «الشرف». الحال، ٥، ٥٥، ص. ١٥.

١٣. عبد الكريم، نصر؛ والقزاز، هديل. (٢٠٠٨). نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي - وزارة العمل. في نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي - دراسات قطاعية (ص ص: ٧-٤١). فلسطين: مفتاح.

١٤. فارس، سامر؛ الهليس، رياض؛ شويخ، جهاد؛ والصيفي، ليس. (٢٠٠٥). مدخل لدراسة دور المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله: ماس.

١٥. المؤقت، فاطمة. (٢٠٠٦). الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة: بين الواقع والقانون. القدس: مركز الدراسات النسوية.

١٦. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح. (٢٠٠٨). نحو موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي - دراسات قطاعية. فلسطين: مفتاح. (متوفرة على الانترنت:

http://www.miftah.org/Publications/Books/Towards_a_Gender_Responsive_Budget.pdf تاريخ زيارة الموقع (8/1/10)

١٧. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (٢٠٠٦). التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات الفلسطيني. فلسطين: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.
١٨. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (بدون تاريخ). احتياجات النساء (مسودة داخلية غير منشورة).
١٩. مركز معلومات وإعلام المرأة. (٢٠٠٨). المرأة الفلسطينية والتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨. متوفر على: <http://www.pwic.org.ps/information/education8.html>. تاريخ الاسترجاع 3/2/2010.
٢٠. المصري، إبراهيم. (٢٠٠٠). العنف ضد المرأة: دراسة تحليلية. رام الله: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.
٢١. النشاشيبي، رنا. (٢٠٠٥). التحرش الجنسي في المجتمع الفلسطيني وانعكاساته القصيرة والطويلة المدى. في وضعية المرأة الفلسطينية في ظل مشروع قانون العقوبات (ص ص: ٢٣-٣٥). فلسطين: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

الاجتماعية: ..

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

القانونية: ..

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

اللجان النسوية: ..

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الجمعيات الخيرية: ..

.....

.....

.....

.....

• الزراعة:

• خدمات أخرى:

٥. ما هي أهم المشاكل التي تواجهها النساء في حياتهن اليومية من وجهة نظرك؟

١١. هل يوجد آلية دعم داخل المنطقة للنساء يمكن استخدامها لحل المشاكل؟ ما هي بالضبط؟ إذا لا يوجد فلماذا؟

١٢. هل يوجد آلية دعم خارج إطار المنطقة يمكن للنساء استخدامها لحل المشاكل؟ ما هي بالضبط؟ إذا لا يوجد فلماذا؟

١٣. من وجه نظرك كيف تدير النساء مثل هذه المشاكل؟

١٤. ما هو نوع الدعم المطلوب من المجتمع لتحسين ظروف النساء؟

١٥. هل تتحدث النساء عن العنف الذي يواجهنه؟

١٦. هل يمكن أن تصفي حادثتي عنف حدثت في محيطك؟

١٧. ماذا تعملين للتقليل من مشاكل العنف في حياتك؟ :

١٨. ماذا يمكن للمجتمع (مثال: المجالس القروية، الجمعيات الخيرية، المجموعات المجتمعية أو الشبابية) أن تعمل من أجل نبذ العنف ضد النساء؟ :

١٩. هل تجديد الدعم الكافي عندما تواجهين مشكلة قانونية؟
 نعم: لا:

• إذا كان الجواب نعم، فمن من؟ :

.....

• إذا كان الجواب لا، فهل تظنين بأنك بحاجة إلى مثل هذا الدعم؟ :

.....

٢٠. هل تجديد الدعم الكافي عندما تواجهين مشكلة اجتماعية أو أسرية؟
 نعم: لا:

• إذا كان الجواب نعم، فمن من؟ :

.....

• وإذا كان الجواب لا، فهل تظنين بأنك بحاجة إلى مثل هذا الدعم:

• وماذا يمكن عمله من أجلها؟ كيف يمكن حلها؟ ما هو الدعم المطلوب لحلها؟:

تقدير احتياجات النساء / تركيز مؤسسات

المعلومات الأساسية:

التاريخ / /

الرقم ()

١. اسم الباحثة:

٢. عدد السكان في المنطقة:

٦٦

٣. الوصول إلى المؤسسة: توفر المواصلات، الصعوبات، الخ:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

٤. الخدمات المتوفرة في المنطقة:

• الصحية:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

٨. ما هي أهم المشاكل التي تواجهها النساء في حياتهن العملية من وجه نظر المؤسسة؟ :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

٩. هل ترين وجود مشاكل عنف في إطار الأسرة؟ إذا كان الجواب نعم، فما هي؟ :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

١٠. ما هي باعتقادك أسباب وجود العنف في المنطقة؟ :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

١١. عدا عن إطار البيت، أين يوجد العنف؟:

١٢. ما هي أهم المشاكل التي تظن المؤسسة أن النساء يواجهنها من النواحي

القانونية:

الاجتماعية :

العاطفية والسلوكية :

السياسية :

الاقتصادية:

١٢. هل يوجد آلية دعم داخل المنطقة للنساء يمكن استخدامها لحل المشاكل؟ ما هي بالضبط؟ إذا لا يوجد فلماذا؟:

١٤ . هل يوجد آلية دعم خارج إطار المنطقة يمكن للنساء استخدامها لحل المشاكل؟ ما هي بالضبط؟ إذا لا يوجد فلماذا؟

.....:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١٥ . من وجه نظر المؤسسة كيف تدير النساء مثل هذه المشاكل؟:.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١٦. ما هو نوع الدعم المطلوب من المجتمع لتحسين ظروف النساء؟ :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١٧. كيف تتعامل المؤسسة مع مثل هذه المشاكل؟ :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١٨. حسب رأي المؤسسة، كيف يتعامل النساء مع العنف؟ :

.....

.....

.....

.....

١٩. ماذا يمكن عمله إضافة للحد من العنف؟

٢٠. ماذا يمكن للمجتمع (مثال: المجالس القروية، الجمعيات الخيرية، المجموعات المجتمعية أو الشبابية) أن تعمل من أجل نبذ من العنف ضد النساء ؟

